

تنظيمها وتوجهها الأمم المتحدة في جو سياسي محايد يوفر الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لكمبوديا ؛

١٠ - تشجع الأمين العام على الاستمرار، ضمن سياق الأعمال التحضيرية لإعادة عقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا وعلى أساس هذا القرار، في الدراسات التحضيرية لتقييم الآثار المترتبة من حيث الموارد، والتوقيت، والاعتبارات الأخرى المتصلة بدور الأمم المتحدة ؛

١١ - تكرر الإعراب عن بالغ تقديرها للأمين العام للجهود التي يبذلها في تنسيق المساعدة الغوثية الإنسانية ومراقبة توزيعها، وتطلب إليه تكثيف هذه الجهود حسب الاقتضاء ؛

١٢ - تعرب عن بالغ تقديرها مرة أخرى للبلدان المانحة والأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية التي قدّمت مساعدة إلى الشعب الكمبودي، وتناشدها تقديم الموارد المالية والعينية اللازمة للتجديد وإعادة الكمبوديين المشردين إلى وطنهم وتأهيلهم، ولإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لكمبوديا ؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون « الحالة في كمبوديا » .

الجلسة العامة ٣٠

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

٤/٤٥ - التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، و ٨/٣٧ المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، و ٣٧/٣٨ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٤٧/٣٩ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ٦٠/٤٠ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٥/٤١ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، و ١/٤٣ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية^(٩)،

شاملة للنزاع الكمبودي^(٧)، الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٦٦٨ (١٩٩٠)، والذي طلب إلى مؤتمر باريس المعني بكمبوديا أن يتوسع فيه ويعتمده ؛

٢ - ترحب بقبول جميع الأطراف الكمبودية لهذا الإطار في مجمله، كأساس لتسوية النزاع الكمبودي، وذلك في الاجتماع غير الرسمي للأطراف الكمبودية الذي عُقد في جاكارتا في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وبالالتزام بها ؛

٣ - ترحب أيضاً بالتزام الأطراف الكمبودية، بالتعاون التام مع سائر المشاركين في مؤتمر باريس المعني بكمبوديا، بالتوسع في هذا الإطار ليصبح تسوية سياسية شاملة من خلال عمليات هذا المؤتمر ؛

٤ - ترحب، على وجه الخصوص، بالاتفاق الذي توصلت إليه جميع الأطراف الكمبودية في جاكارتا^(٨) بشأن تشكيل مجلس وطني أعلى ليكون هو وحده الهيئة الشرعية ومصدر السلطة الذي يجسد، طوال فترة الانتقال، استقلال كمبوديا وسيادتها الوطنية ووحدةها ؛

٥ - تلاحظ أن المجلس الوطني الأعلى، لذلك، هو الذي سيمثل كمبوديا في الخارج ويشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة، وفي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وفي المؤسسات الدولية الأخرى والمؤتمرات الدولية ؛

٦ - تحث على أن يتعاون الزعماء الكمبوديون، في سعيهم نحو بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق تسوية سياسية شاملة، في تحمل مسؤولياتهم من أجل تحقيق مصالحه وطنية ؛

٧ - تحث أيضاً جميع أطراف النزاع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بما يهيئ المناخ السلمي اللازم لتسهيل تحقيق وتنفيذ تسوية سياسية شاملة ؛

٨ - تطلب إلى الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا تكثيف مشاوراتها بقصد إعادة عقد المؤتمر الذي ستكون مهمته وضع واعتماد التسوية السياسية الشاملة ورسم خطة تفصيلية للتنفيذ تتفق مع إطار تسوية سياسية شاملة ؛

٩ - تؤكد أن تعزيز دور الأمم المتحدة في كمبوديا، بتكليفها بمهمة واضحة وعملية، من شأنه تحقيق الهدف المتمثل في إعمال حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير من خلال انتخابات حرة ونزيهة

(٧) انظر : A/45/472-S/21689، المرفق، التذييل : انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والأربعون، ملحق توز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠، الوثيقة S/21689 .

(٨) A/45/490-S/21732، المرفق : انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والأربعون، ملحق توز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠، الوثيقة S/21732 .

لمجلس أمريكا اللاتينية الذي تقرر فيه الموافقة على إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وأذن فيه للأمين الدائم بتوقيع ذلك الاتفاق باسم المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية،

وإذ ترى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أقامت مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية علاقات وثيقة أتاحت تحسين التنسيق المرضي الذي جرى في خلال السنة الأخيرة،

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تنفذ عدة برامج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميادين ذات أولوية من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تضطلع بأنشطة مشتركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية،

١ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام؛

٢ - تعرب عن ارتياحها للقرار ٣٠٢ الذي اتخذته مجلس أمريكا اللاتينية للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٣ - تحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مواصلة تعميق وزيادة ما تقوم به من أنشطة تنسيق ودعم متبادل مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٤ - تحت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز وزيادة ما يقدمه من دعم إلى البرامج التي تنفذها الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

٥ - تحت الوكالات المتخصصة وسائر منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على مواصلة وتكثيف دعمها لأنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وتعاونها معها؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، بالتعاون وثيق مع الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بتعزيز عقد اجتماع بين أمانتي المنظمتين في عام ١٩٩١ بهدف تحديد الميادين التي يمكن فيها زيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بشأن الخطوات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية لضمان تحقيق التعاون المستمر الوثيق والفعال بين المنظمتين^(١٠)،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام؛

٢ - تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية سعياً إلى تدعيم دور الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة - بما فيها محكمة العدل الدولية، عن طريق البرامج والمبادرات التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح ما أحرز من تقدم جدير بالثناء نحو تعزيز التعاون في مجالات أوسع بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية؛

٤ - تلاحظ مع التقدير قرار اللجنة الاستشارية المشاركة بنشاط في برامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية؛

٦ - تقرر أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون «التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية».

الجلسة العامة ٣١

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

٥/٤٥ - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤/٤٤ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية^(١١)،

وإذ تضع في اعتبارها القرار ٣٠٢ المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، المعتمد في الاجتماع العادي السادس عشر

(١٠) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة. الدورة الخامسة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٣١ (A/45/PV.31).

(١١) A/45/514.